

اللجنة الاقتصادية تستمع لوكيل وزارة الزراعة



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

أمة الثروات تعانق الفقر

لو تأملنا حال العالم الإسلامي وثرواته الطبيعية ومقدراته لوجدنا أننا نملك من أسباب القوة والمنعة والسيادة والتطور ما نملكه بالإضافة لموقع جغرافي فريد من نوعه ومتميز، وفي مقدمة الثروات الطبيعية التي تمتلكها المياه حيث تجري بالعالم الإسلامي العديد من الأنهار المهمة والاستراتيجية منها: النيل والنيجر والسند ودجلة والفرات ونهر السنغال، كما ويطل العالم الإسلامي على أهم البحار والمحيطات والمضايق البحرية، وتقدر حدوده البحرية بحوالي "102.347" كم الأمر الذي يضمن ثروة سمكية هائلة، وتحتضن أراضيها مدخلي المحيط الهندي وهما مضيق ملقا في الشرق ومضيق باب المندب باليمن، وكذلك مدخلي البحر المتوسط وهما قناة السويس ومضيق جبل طارق بالمغرب، كما وتقع فيه أكبر بحيرات العالم مثل: بحيرة قزوين وفكتوريا وأرال وبحيرة تشاد والبحر الميت".

أما أكثر الموارد الطبيعية تواجداً بالعالم الإسلامي فهي النفط ويتوفر بحوالي "35" دولة إسلامية تنتج ما نسبته "43%" من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط، أما على صعيد الغاز الطبيعي فتنتج منه الدول الإسلامية ما نسبته "8%" من الإنتاج العالمي ولا بد من الإشارة إلى أن إجمالي إنتاج العالم الإسلامي من القصدير يمثل ما نسبته "47%" من الإنتاج العالمي، هذا بالإضافة للقوى البشرية الضخمة حيث فاق تعداد السكان مليار ونصف المليار نسمة معظمهم عناصر شابة وكذلك موارد أخرى كالمعادن الثمينة والأراضي الخصبة التي لو تم استغلالها جيداً فقد توفر ثلث سلة الغذاء العالمي أو يزيد.

وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره من موارد طبيعية وقوى بشرية وعوامل السيادة والقوة والنجاح إلا أن العالم الإسلامي قد بدد الكثير من الطاقات والأموال في النزاعات الداخلية والحروب البينية التي غدت من أبرز معوقات التنمية المجتمعية، لدرجة أنه أصبح معظم أبناء العالم الإسلامي يعانون من الأمية والبطالة وتعانق دوله المختلفة ومواطنيها الفقر المدقع، ولو أردنا الحديث عن ظاهرة الأمية الأبجدية بلغة الأرقام لوجدنا أن نسبتها بين المسلمين البالغين "أكبر من 15 سنة" تصل إلى نحو "70%" في بعض الدول ولا تقل عن "40%" إلا نادراً وفي عدد محدود من بين الدول الإسلامية السبعة والخمسين المنضوية تحت لواء منظمة التعاون الإسلامي والتي كانت تعرف سابقاً باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما عن ظاهرة البطالة فحدث ولا حرج وأكتفي بالقول إن حجم القوى العاملة بالعالم الإسلامي يعادل ما نسبته "30%" من إجمالي عدد السكان في حين تشير المعلومات الرسمية المتوفرة بين أيدي الباحثين أن نسبة البطالة في "35" دولة إسلامية تساوي تقريباً "20%".

وفي تقديري المتواضع أن هذه الحالة السيئة والمتردية والصورة القائمة التي نعاني منها تعود لعدة أسباب أهمها:

1. إقصاء وإبعاد الإسلام والفكر الإسلامي والنموذج الإسلامي عن السياسة وسدة الحكم.
 2. الفساد بكل معانيه وأشكاله وأنواعه سواء الإداري أو المالي أو حتى الأخلاقي.
- ولتجاوز هذين السببين وتمكين الفكر الإسلامي ونموذجه الفريد من الحكم ولطرد الفاسدين ولفضهم واستبعادهم عن حكم الأمة ومقدراتها والتحكم بالشعوب ومن ثم الوصول بالأمة لبر الأمان وشواطئ النجاة وتخليصها من أهم مشاكلها، فإنني أرى من المناسب أن أقترح علي كل الحركات الإسلامية والأحزاب التحررية الشريفة بالعالم الإسلامي تنظيم مؤتمر كبير يشهده العالم يعلنون بنهايته عن توحيد الجهود السياسية والفكرية والخروج بحركة أو جبهة إسلامية كبرى وموحدة تمهيداً لإنهاء تبعثر الجهود والتشرذم والاتفاق علي وضع أسس وقواعد سليمة لإقامة كيان إسلامي قوي وموحد علي غرار الاتحادات المختلفة بالعالم؛ حينها نفرض احترامنا على الدنيا كلها.
- وعلينا أن نعلم يقيناً أن القوى العالمية لا تحترم إلا القوي وهي في ذات الوقت لا تحسب حساباً للمتفرقين أو الضعفاء.



أمراض الطيور. وأكدت القدرة على أن الوزارة حريصة على حماية المنتج والمستهلك كذلك، حيث وضعت الدوائر المختصة بالوزارة شروطاً فنيةً لنوعية وجودة البيض المخصب، حيث تساهم هذه النوعية بتقليل الفاقد من الدواجن أثناء مراحل التربية، وكذلك من شأنها أن تدر دخلاً جيداً على المربي. وفي معرض رده على تساؤلات النواب بين القدرة، أن قطاع الدواجن من أهم القطاعات الإنتاجية، لكونه يوفر قرابة "55%" من إنتاج الثروة الحيوانية، ويشهد قطاع الدواجن في الفترة الأخيرة تحسناً ملموساً بفضل جهود الوزارة في عدة مجالات أهمها تحسين مواصفات الصوص وارتفاع نسبة الفقس والرقابة على جودة الأعلاف.

وفي نهاية اللقاء شكر النائب عدوان وكيل وزارة الزراعة على الإيضاحات التي قدمها، مطالباً الوزارة بالاستمرار في إجراءات التطوير والريادة في هذا القطاع وبقيّة القطاعات الزراعية.

بمناسبة اليوم العالمي

النائب أبو راس يطالب بدعم جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة



طالب مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي النائب مروان أبو راس، جميع الجهات الرسمية المحلية منها والدولية بدعم جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة حتى يتمكن من القيام بواجباته الانسانية. جاءت تصريحات النائب أبو راس بمناسبة اليوم العالمي للدفاع المدني الذي يصادف اليوم الأول من مارس / آذار من كل عام، ولدى مشاركته في فعالية نظمها جهاز الدفاع المدني أمام مقر المجلس التشريعي، وبحضور مدير عام الدفاع المدني في قطاع غزة اللواء زهير شاهين، ولقيت من العاملين بالجهاز.

متابعات متواصلة

وأشار إلى أن لجنة الداخلية بالتشريعي تتابع وبكل اهتمام عمل جهاز الدفاع المدني، الذي يبذل الكثير من الجهد للقيام بواجبه رغم الحصار وقلة الإمكانيات وتهالك المعدات المتاحة لديه، مثنياً جهود جميع أفراد جهاز الدفاع المدني الذين يضحون بأرواحهم

حفاظاً على حياة المواطنين ومقدراتهم أوقات السلم والحرب، شاكراً استجابتهم السريعة لنداءات المواطنين. وندد أبو راس، بإجراءات الاحتلال بحق قطاع غزة لا سيما استهدافه لمقرات الدفاع المدني وتدمير آلياته بهدف إضعاف قدرته على خدمة المواطنين أمام الكوارث الطبيعية أو أثناء الحروب التي يشهدها الاحتلال على غزة.

مهام انسانية

بذوره وجه اللواء شاهين؛ مجموعة رسائل للمجتمع الدولي والأمم المتحدة مطالبهم بالضغط على الاحتلال لإدخال كامل العتاد والمركبات اللازمة للدفاع المدني حتى يتمكن من القيام بمسؤولياته التي وصفها بالإنسانية البحثية، داعياً مؤسسات حقوق الإنسان في داخل فلسطين وخارجها بملاحقة الاحتلال ومقاضاته في المحاكم الدولية على جرائمه المرتكبة ضد الإنسانية في قطاع غزة وخاصة استهداف مقدرات ومقرات وسيارات جهاز الدفاع المدني.



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

التشريعي: اتفاق السلطة بشأن غاز غزة مخالف للقانون وإهدار للموارد الطبيعية



التفاصيل <<< 5-4

النائب هدى نعيم تبحث
مع ديوان الموظفين حق ذوي
الإعاقة بالوظيفة العامة

03

النائب الثاني لرئيس
المجلس يندد بتدخلات
الاحتلال الهادفة لعرقله
الانتخابات العامة

06

اللجنة القانونية تستمع
لرئيس القضاء الشرعي
فيما يتعلق بقضايا المرأة

06

الدكتور بحر يهنئ رئيس
البرلمان الكويتي بمناسبة
اليوم الوطني

07

التشريعي يقر مشروع قانون التصديقات بالقراءة الثانية

والوثائق العدلية والمستندات المترجمة والتي يراد استخدامها بالداخل أو الخارج، وتقوم الوزارة بتوثيق المعاملة برقم تصديقها وختمها وتوقيعها وتسجيلها في السجلات الرسمية. وكان المجلس التشريعي قد أقر مشروع القانون بالقراءة الأولى في جلسته المنعقدة بتاريخ 13 يناير المنصرم، ومنذ ذلك الحين تم انضاج مواد وبنود القانون من خلال ورشات عمل وحلقات نقاش معمقة شارك بها خبراء وقانونيين واكاديميين.

وأوضح أن مشروع القانون المُقر يكتسب أهمية خاصة؛ باعتباره يهدف إلى إرساء الفهم الصحيح لنصوص القانون من خلال تضمنه بنود واضحة، مبيناً أن اللجنة القانونية وقفت على بعض الإشكاليات التي تواجه عمل دائرة التصديقات بوزارة العدل والتي غفل عن تنظيمها النظام الحالي المعمول به حالياً. الجدير ذكره أن مشروع القانون يتكون من (13) مادة ويمنح دائرة التصديقات بوزارة العدل صلاحية التصديق على جميع الوكالات

أقر المجلس التشريعي خلال جلسته المنعقدة أمس، مشروع قانون التصديقات لسنة 2020، بالقراءة الثانية. وقال رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول: "إن مشروع القانون المذكور يتوافق مع أحكام القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته ومع السياسة العامة للمجلس التشريعي الرامية إلى سن قوانين تُحاكي الواقع وتحافظ على اختصاصات كل جهة من جهات الاختصاص وفقاً للقانون".

هاتف زوجها مؤازراً.. د. بحر يدين حكم الاحتلال بسجن النائب خالدة جرار

والإرهاب"، وفق زعم الاحتلال. ويندد بتحويل النائب منصور للإداري

وفي ذات السياق ندد بحر، بتحويل الاحتلال النائب ياسر منصور للاعتقال الإداري لمدة "6" أشهر، الجدير ذكره أن سلطات الاحتلال كانت قد اختطفت النائب منصور بتاريخ 16/2/2021 بعد مدهامة منزله في حي المعاجين بمدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، وجاء اختطافه ضمن حملة اعتقالات شنتها قوات الاحتلال في صفوف قيادات وأنصار حركة حماس في الضفة المحتلة، إثر موقفها الداعم لإجراء الانتخابات ومحاولات راب الصعد وتوحيد البيت الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية.



النائب ياسر منصور



النائب خالدة جرار

التشريعي المنتخبين عن ساحات العمل الوطني والاجتماعي بهدف اضعاف تأثيرهم على الرأي العام الفلسطيني. وكانت قوات الاحتلال قد اختطفت النائب جرار بعد اقتحام منزلها بمدينة رام الله في أكتوبر 2019م، ووجهت لها تهمة الانتماء لمنظمة محظورة والتحريض على "العنف

أدان رئيس المجلس التشريعي بالإصابة أحمد بحر، حكم سلطات الاحتلال على النائب الأسيرة خالدة جرار بالسجن لمدة عامين بالإضافة لفرض غرامة مالية عليها. وأكد بحر؛ في تصريح صحفي على أن إجراءات محاكم الاحتلال ضد النواب ليست شرعية، وهي انتهاك صارخ للقانون الدولي، وللحصانة البرلمانية المفترضة، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى النواب، ومطالباً المؤسسات الحقوقية والإنسانية بفضح ممارسات الاحتلال بحقهم والعمل الفوري لإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال. وهاتف بحر؛ زوج النائب خالدة جرار، مستنكراً الحكم الجائر بحقها، مؤكداً أن الاحتلال يسعى لإبعاد نواب المجلس

لدى زيارته للمجلس الأعلى للقضاء

د. بحر: يجب إعادة النظر في المحكمة الدستورية برام الله لكونها فاقدة للمشروعية القانونية

فيما يتعلق بتعزيز استقلال القضاء، وتسريع التقاضي، وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية في المرافق القضائية.

إنجازات مقدره

من جانبه؛ أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار محمد عابد، على استمرار العمل لتطوير القضاء وتعزيز استقلاله، مشدداً أن المجلس يتطلع لرفع مستوى التنسيق والتعاون مع السلطة التشريعي والسلطة التنفيذية خدمة للمواطنين؛ مستعرضاً إنجازات القضاء خلال السنة الماضية. وأشار المستشار عابد؛ إلى اسهامات المستشار ثابت في مرفق القضاء، مؤكداً على أن السلطة القضائية ستلجأ إليه دوماً ولكل القامات الكبيرة في القانون بهدف تعزيز مبدأ سيادة القانون وتطوير العمل القضائي. بدوره؛ قال رئيس لجنة متابعة العمل للقضاء أثير كبير في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المجتمع وكذلك تعزيز مفاهيم العدالة والمساواة بين المتخاصمين والمتقاضين أمام المحاكم الفلسطينية، وأن كل مفاصل العمل الحكومي تطلع دوماً للتنسيق والتعاون المستمر مع السلطة القضائية خدمة لشعبنا وقضيتنا وأهلنا في قطاع غزة".



وقال بحر: "ونحن على اعتبار الانتخابات العامة لا بد أن ننظر إلى أهمية دور القضاء فيها من خلال محكمة الانتخابات، والتي لها الدور الأبرز في رسم طريق الانتخابات وضمان نزاهتها وشفافيتها". وفي ختام كلمته أشاد بالمستشار زياد ثابت، وبإسهاماته في تطوير مرفق القضاء، معتبراً إياه مرجعاً قانونياً وناصحاً أميناً في مرفق القضاء لما يتمتع به من خبرة وكفاءة. هذا واطلع بحر؛ على إنجازات المجلس الأعلى للقضاء في الأونة الأخيرة، خاصة

الأعلى للقضاء للاطلاع على إنجازاته والمشاركة في تكريم المستشار زياد ثابت، الذي كان يشغل منصب رئيس المكتب الفني والتفتيش القضائي.

الفصل بين السلطات

وشدد رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة على مبدأ الفصل بين السلطات، معرباً عن فخر السلطة التشريعية بمتانة العلاقة مع كل السلطات والمؤسسات الوطنية ومكونات النظام السياسي الفلسطيني، مؤكداً على ضرورة تكامل الأدوار بين السلطات الثلاثة.

أشاد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة د. أحمد بحر؛ بالتطور الذي تشهده السلطة القضائية على شتى الصعد، مشيراً إلى أهمية استمرار تطوير العمل خدمة لأبناء شعبنا الفلسطيني، داعياً السلطة برام الله لإعادة النظر في تشكيل المحكمة الدستورية لكونها فاقدة للأهلية القانونية، وتم تشكيلها على أسس غير دستورية وعليه يجب أن تعالج سريعاً حتى تتم الانتخابات العامة في أجواء مريحة وسليمة. جاءت تصريحات بحر، لدى زيارته للمجلس

رئاسة التشريعي ترفض اختزال السلطة لفلسطين بحدود "67" والمقاومة بالسلمية دون غيرها

يجوز لأحد أن يتجاهل فعل ونتائج أي عمل مقاوم. ودعا السلطة الفلسطينية أن تلتزم في خطابها ومراسلاتها بتوجهات الشعب الفلسطيني وقناعاته السياسية، وأن تعبر عنه بشكل حقيقي، وعدم الالتفات لأي اعتبارات أخرى.

حقه أن يحرق أرضه من الاحتلال بكل أشكال المقاومة الممكنة، خاصة وأن القانون الدولي يبيح للشعوب المحتلة مقاومة محتليها بشتى السبل الممكنة. وبين أن المقاومة بكل أشكالها، هي التي أذاقت الاحتلال الويلات، ورفعت تكلفة احتلاله، فلا

برسالة السلطة الفلسطينية للإدارة الأمريكية الجديدة لوضعها في صورة التطورات على الساحة الفلسطينية، والتي حصرت فيها السلطة فلسطين بحدود الرابع من حزيران 1967، ومقاومة الاحتلال بالسلمية فقط. وأكد التصريح على أن شعبنا الفلسطيني من

أكدت رئاسة المجلس التشريعي أن فلسطين تعني كل فلسطين التاريخية دون نقصان، مستنكرة محاولة البعض تقييد فلسطين وحصرها في حدود حزيران عام 1967. ونددت رئاسة المجلس على لسان رئيس التشريعي بالإنيابة في تصريح صحفي،

النائب زيدان: نرحب بمرسوم تشكيل محكمة الانتخابات

حصيلة توافق الفصائل المجتمعة في القاهرة التي باركت تشكيل المحكمة بشكلها الحالي". ولفت إلى أن إصدار المرسوم يشير إلى تعزيز التفاهل باستمرار الأجواء الإيجابية بين الفصائل، معبراً عن أمله أن تضيي السلطة قدماً نحو استكمال الانتخابات وصولاً لإجراء الانتخابات الرئاسية واستكمال المجلس الوطني الفلسطيني، وموضفاً



ردّ النائب في المجلس التشريعي عبد الرحمن زيدان؛ بصور مرسوم تشكيل محكمة الانتخابات، وعدّه مؤشراً إيجابياً. وقال النائب زيدان في تصريح صحفي أدلى به عقب صدور مرسوم تشكيل المحكمة: "إن المرسوم خطوة بالاتجاه الصحيح، ويكسب العملية الانتخابية جدية ومصداقية، ويؤسس للمراحل اللاحقة من إجراء الانتخابات العامة".

دعمه وتأييده لتوافقات الفصائلية كنهج للخروج من الأزمة الوطنية تمهيداً للتفرغ لمقارعة الاحتلال والتصدي لمشاريعه العنصرية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية وتهويد القدس.

وأضاف زيدان: "إن محكمة الانتخابات تشييع بعض الطمأنينة إلى الشفافية والنزاهة في الإجراءات المتبعة، موضفاً أن صدور المرسوم رغم تأخره فهو يأتي

النائب قرعاوي: مطلوب خطوات ملموسة لترجمة مرسوم الحريات

طريقها للانتهاء والزوال، والعمل على استبعاد كل ما من شأنه أن يمس العملية الانتخابية ونزاهتها وشفافية إجراء الانتخابات. وذكر النائب قرعاوي؛ أن المرسوم لا يمكن أن يفهم دون وجود حصانة واقعية على الأرض، داعياً السلطة برام الله لمراعاة المصلحة الوطنية العليا والاستمرار بكل قوة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات العامة واستكمالها لنصل لمرحلة انتخابات الرئاسة واستكمال المجلس الوطني الفلسطيني في ظل أجواء إيجابية مع إطلاق الحريات العامة بالصفة الغربية المحتملة.



أكد النائب في المجلس التشريعي فتحى قرعاوي؛ على ضرورة أن يلمس المواطن الفلسطيني المرسوم الخاص بالحريات على أرض الواقع، عبر ترجمته لخطوات عملية قابلة للتنفيذ والقياس.

وقال قرعاوي في تصريح صحفي له: "إن الاكتفاء بصور المرسوم دون إجراء عملية على الأرض لا معنى له؛ وهذا ما يجب أن يبرز خلال الأيام القادمة ليلمس المواطن بنفسه أثراً حقيقياً وإيجابياً ناتجاً عن هذا المرسوم". وأوضح أن كل الأزمات والمظالم التي لحقت بالشعب في الضفة وغزة، يجب أن تجد



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

اتفاقية الغاز.. انتهاك وطني ودستوري وعبث بالمقدرات الاستراتيجية

منذ توقيع اتفاقية أوسلو، وما بعدها من اتفاقيات وملحقات أمنية واقتصادية، وسواها من قضايا استراتيجية وقرارات مصيرية، لم تعرف الشفافية إلى السلوك الفلسطيني الرسمي طريقاً.

فوجدنا، كما فوجئ أبناء شعبنا وقواه السياسية وشرائحه الاجتماعية، بنبا إقدام السلطة الفلسطينية في رام الله على توقيع اتفاقية الغاز الأخيرة لاستخراج الغاز الطبيعي قبالة سواحل قطاع غزة مع الأشقاء في جمهورية مصر العربية.

ومما يبدو، فإن المفاجأة وانعدام الشفافية سوف تظل العنوان العام لقرارات وسياسات السلطة الفلسطينية التي تتخذ قراراتها الاستراتيجية وتبرم الاتفاقيات المصيرية ذات العلاقة بحاضر ومستقبل شعبنا وموارده ومقدراته الاستراتيجية، من وراء ظهر شعبنا في إطار من السرية التامة والغموض التام.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد أن إبرام هذه الاتفاقية يخل إخلالاً بيننا بالإطار القانوني والدستوري الذي يحكم النظام السياسي الفلسطيني كونه يشكل انتهاكاً واضحاً لعدد من النصوص القانونية والبنود الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني.

إن إبرام الاتفاقيات ذات البعد الدولي التي يترتب عليها التصرف بالموارد الطبيعية يجب أن يكون وفقاً لنصوص القانون، ومتسقاً مع التشريعات السارية؛ حيث نصت المادة (94) من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته على عدم جواز الارتباط بأية مشاريع لها أثر مالي كبير إلا بموافقة المجلس التشريعي؛ حيث نصت المادة (92) من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته على أن القروض العامة لا تعقد إلا بقانون، ولا يجوز الارتباط بأي مشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة العامة لفترة مقبلة إلا بموافقة المجلس التشريعي، وبالتالي فإن التفاهم المبرم بين صندوق الاستثمار الفلسطيني ووزارة البترول المصرية ينتهك القانون والدستور ويفتقر إلى التحصين القانوني والدستوري.

من هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نعدّ هذه الاتفاقية عبثاً بالمقدرات الوطنية واستخفافاً بقوى وشرائح شعبنا، ونؤكد على أن توقيع اتفاقية الغاز قضية وطنية فلسطينية بالغة الأهمية والخطورة تخص كل فلسطيني، ومن حقّ أي فلسطيني أن يطلع على فحواها وحقيقتها وتفصيلها كاملة، وأن يناقش في طبيعة العقد المبرم وآليات تنفيذه ومدى تماهيه ومواءمته مع المصالح الوطنية العليا لشعبنا، ولا يجوز وطنياً، وبأي حال وتحت أي ذريعة كانت، أن تستأثر السلطة في رام الله بالحق في إبرام الاتفاقيات الدولية نيابة عن شعبنا الفلسطيني ومؤسساته الشرعية والتمثيلية المنتخبة، المتمثلة في المجلس التشريعي، وأن تحجب تفاصيل الاتفاقية عن أبناء شعبنا.

فوق ذلك، فإن السعي لتعزيز الأجواء الطيبة والمناخات الإيجابية، وإنفاذ مبادئ الشراكة السياسية للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة تقود إلى تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية وإزالة آثار الانقسام البغيض، يقتضي من السلطة الفلسطينية في رام الله الإقلاع عن النهج الأحادي والنزعة الديكتاتورية التي حكمت بها شعبنا طوال المراحل الماضية، والعمل على إشراك كافة فصائل وشرائح شعبنا في القرارات الاستراتيجية والسياسات المصيرية التي تؤثر في حاضر ومستقبل شعبنا وقضيته الوطنية، وهو ما يستدعي من السلطة نشر كافة التفاصيل والجوانب والسياقات المتعلقة باتفاقية الغاز دون أي ممانعة أو تأخير، وعدم إبرام أي اتفاقيات أو اتخاذ قرارات وسياسات مصيرية إلا بعد عرضها على الكل الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني.

إن شعبنا الفلسطيني يواجه اليوم محطة مصيرية ومنعطف تاريخي ينبغي أن تسود فيه كل معاني الوحدة والنزاهة والشفافية والتعاون والالتزام بالاتفاقيات الوطنية والإطارات القانونية والمبادئ الدستورية من أجل اجتياز مخططات تصفية القضية الفلسطينية والتصدي لمخططات وإجراءات الاحتلال بشأن الضمّ وتهويد القدس والمقدسات وابتلاع أراضي الضفة الغربية، ومع ذلك فإن موقف وسلوك السلطة الفلسطينية وحركة فتح تجاه ما يتعلق باتفاقية الغاز، وعدم الالتزام بما تم التوافق عليه في القاهرة حول تعزيز الحريات في الضفة الغربية، واستمرار وجود ما يسمى المحكمة الدستورية فاقدة الشرعية القانونية والدستورية، واستمرار فرض العقوبات الجماعية على أبناء شعبنا في قطاع غزة، وغيرها من المواقف والسياسات، لا يمنح أدنى قدر من الأمل في إمكانية توحيد الصف الوطني الفلسطيني للتصدي لمخططات الاحتلال، ولا يقدم أي دليل حقيقي حول نية واتجاه السلطة وفتح نحو الشراكة الوطنية وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.

وأخيراً.. فإننا ندعو الكل الوطني الفلسطيني إلى وقفة وطنية جادة ومسؤولة للتصدي لنهج السلطة المفرط في العبث والتلاعب بالقرار والمصير الوطني، وإجبارها على الإفصاح عن حقيقة وتفصيل اتفاقية الغاز الأخيرة، واحترام قوى وشرائح شعبنا ومؤسساته التمثيلية المنتخبة.

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

التشريعي ووزارة المرأة يناقشان تنظيم أحكام خاصة بالخلع



قانون الأحوال الشخصية لاستدراك النقائص (لاسيما منح الزوجة الحق في طلب الخلع قضائياً)، وجعل النصوص منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتم الاتفاق على ضرورة التواصل مع القضاء الشرعي لتسريع الفصل في قضايا الخلع ضمن برنامج فاعل لإدارة الدعوى يحدد سقف زمني لإنجازها ويضمن عدم التسويف والمماطلة من الزوج وذويه.

وبينت أن لجنة الترتيب بالتشريعي نظمت بتاريخ 2/11/2013 ورشة عمل لمناقشة واقع الخلع في التشريع الفلسطيني وضمت الورشة نخبة من المختصين منهم رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، وأكاديميين ومختصين وممثلين عن مؤسسات وهيئات حقوقية وحالات واقعية تعاني من الأحكام المنظمة للخلع، موضحة أن الورشة أجمعت على ضرورة تعديل الأحكام القانونية المنظمة للخلع بإقرار الخلع القضائي للزوجة وفق مبادئ ومعايير محددة. وخلص الاجتماع إلى ضرورة إجراء تنظيم قانوني لأحكام الخلع ضمن

ناقشت النائب هدى نعيم؛ مع الوكيل المساعد لوزارة المرأة أميرة هارون، تعديل قانون الأحوال الشخصية وتنظيم أحكام خاصة بالخلع. وأكدت نعيم؛ على أن هذا المقترح مطروح على أجندة المجلس التشريعي منذ سنة "2013م" نظراً لوجود العديد من القضايا العالقة والمزمنة في المحاكم الشرعية؛ لا سيما قضايا التفريق بين الأزواج، التي لا يوجد لها أي أفق للحل والخلص، مما يعني وقوع الضرر، الأمر الذي يؤدي إلى الابتزاز وإثارة الأحقاد، وتهديد العلاقات الأسرية والنسيج الاجتماعي.

خلال زيارة لرئيس ديوان الموظفين.. النائب نعيم تبحث حقوق ذوي الإعاقة في التوظيف



القانونية والشفافية، وذلك من أجل حصول كافة شرائح المجتمع على حقوقها في التوظيف. من جهته: أكد الكيالي، حرص ديوان الموظفين العام على تطبيق كل القوانين المتعلقة بالوظيفة العمومية، وخاصة حصة ذوي الإعاقة، واستمرار العمل بكل ما من شأنه حفظ الشفافية وضمان العدالة بين فئات ومكونات المجتمع الفلسطيني كافة.

"10" من القانون رقم "4" لسنة "1999م" بشأن حقوق المعاقين، والذين يوضحان صراحة بالزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة بما لا يقل عن 5% من عدد العاملين فيها. كما بينت أن قانون الخدمة المدنية رقم "4" لسنة "1998م" في مادته "24" يجيز توظيف ذوي الإعاقة إذا لم تكن إعاقته تمنعه من القيام بأعمال الوظيفة التي سيعين فيها بشهادة المرجع الطبي المختص، مؤكدة على ضرورة مواصلة العمل وفق المعايير

زارت النائب هدى نعيم، رئيس ديوان الموظفين العام يوسف الكيالي؛ رافقها ممثلين عن ذوي الاحتياجات الخاصة، وبحثت معه عدداً من الملفات من أهمها حصة ذوي الإعاقة من الوظائف بشكل عام وحقوقهم الوظيفية، الأمر الذي كفله القانون الفلسطيني. واستعرضت النائب نعيم؛ أبرز التشريعات والقوانين الفلسطينية التي تؤكد على حقوق ذوي الإعاقة في الوظيفة، خاصة ما أورده المادة رقم "13" من قانون العمل الفلسطيني لسنة "2000م" والمادة رقم

أثناء جلسة عقدها أمس.. التش

السلطة تعج بالفساد وال
للقضاء الدولي لإلغاء الاتف

بحر: اتفاقية سلطة رام الله بشأن الغاز مخالفة للقانون وعبثاً بالمقدرات الوطنية واستخفافاً بغزة



ناقش نواب المجلس التشريعي ما بات يعرف باتفاقية غاز غزة، منددين بإبرام السلطة برام الله لمذكرة تفاهم بشأن تطوير حقل الغاز الطبيعي الواقع كليا ضمن المياه الإقليمية لقطاع غزة، رافضين ما وصفوه باستيلاء السلطة على المقدرات والثروات الطبيعية للقطاع دون أدنى حد من الشفافية ودون الإفصاح عن حقيقة وبنود مذكرة التفاهم المبرمة مع الأشقاء في مصر، وبعيدا عن المؤسسات الشرعية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها المجلس التشريعي، "البرلمان" تابعت مجريات الجلسة وأعدت التقرير التالي:

ملاحظات مهمة

1. استطاعت الشركة البريطانية وشركة CCC اكتشاف حقل من الغاز على بعد 36 كيلوا متر من شواطئ مدينة غزة وبعمق 600 متر وأطلقوا عليه اسم (غزة مارين) ويقع كليا ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية اما الحقل الثاني فهو حقل حدودي ويطلق عليه اسم (مارين 2) ويقع ضمن المنطقة البحرية بين غزة ودولة العدو.
2. عرقلت إسرائيل استخراج الغاز وأية موارد طبيعية من البحر ومارست دورها البشع في استغلال الثروات الفلسطينية وسرقت أكثر من 1.5 ترليون متر مكعب من غاز غزة.
3. السلطة الفلسطينية لم تتبع أية طرق قانونية أو دبلوماسية لاستعادة الثروات المنهوبة.
4. حاولت شركة شل الهولندية التي اشترت "برتش بتروليوم" عام 2015م اقناع العدو الإسرائيلي بالاستفادة من الغاز وتطوير الحقل، إلا أن الاحتلال رفض فانسحبت الشركة الهولندية واستبدلت بتحالف جديد يتكون من صندوق الاستثمار الفلسطيني له نسبة 17.5% من عائدات الغاز وشركة اتحاد المقاولين CCC ولها نسبة 27.5%، وتخصيص 45% لشركة عالمية مطورة يتم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني، ومنذ ذلك الحين لم تتقدم أية شركة للعمل مع السلطة الفلسطينية.
5. وافقت إسرائيل للسلطة على استغلال كمية الغاز الموجودة في البحر قبالة غزة على ألا تستفيد منه حركة حماس.
6. حاولت الحكومة في غزة استخراج الغاز من خلال شركة الفردوس التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض والتي لم تستطع إكمال مشروع الحفر الذي وصل لأكثر من 105 متر وذلك لنقص المعدات والمواد اللازمة.

اتفاقية السلطنة مع شركة "برتش بتروليوم"

- وأشار التقرير للاتفاقية التي وقعت السلطة مع شركة "برتش بتروليوم" وأعطتها بموجبها حقا حصريا للتنقيب عن الغاز في الحدود البحرية الفلسطينية دون استدراج عروض من شركات أخرى، وتم توقيعها بتاريخ 19/10/1999م وتضمنت البنود التالية:
1. تأخذ شركة "برتش بتروليوم" الحق الحصري في التنقيب عن الغاز والنفط في بحر غزة وكذلك الحق في تطوير وإنتاج ومعالجة وبيع جميع المواد البترولية.
 2. تستحوذ الشركة البريطانية على 60% من عائدات الغاز وتحصل شركة المقاولون CCC على 30% منه، بينما يحصل صندوق الاستثمار الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية على 10% فقط.
 3. الحق الحصري للشركة البريطانية يمتد لمدة 25 سنة من سريان الاتفاقية.
 4. ضرورة التوافق مع الجانب الإسرائيلي في استخراج الغاز من خلال الشركة البريطانية ووفق القانون الإسرائيلي.
 5. يمثل السلطة الفلسطينية في الاتفاقية هو خالد اسلام مستشار عرافات الاقتصادي الذي دخل في مسار تفاوضي خاص مع إسرائيل، ثم لاحقته السلطة الفلسطينية فيما بعد بتهمة الفساد المالي.
 6. نصت الاتفاقية على أن الفلسطينيين ملزمين بإبلاغ دولة العدو بأية اكتشافات جديدة.
 7. الاتفاقية لم تنشر في الصحف ولم تعرض على المجلس التشريعي وقد وقع الاتفاقية عن الطرف الفلسطيني الوزير ماهر المصري وزير التجارة والاقتصاد الفلسطيني ورئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية حربي صرصور في ذلك الوقت.

معتبراً ذلك إثارة للتوتر على الساحة الوطنية، وبعداً عن إنفاذ قيم الشراكة الوطنية، وتقديم للأجندة الخاصة والمصالح الشخصية والحزبية الضيقة على المصالح الوطنية الكبرى.

سلوك مرفوض

ورفض بحر، مواقف وسلوك السلطة الفلسطينية وحركة فتح تجاه ما يتعلق باتفاقية الغاز، وعدم الالتزام بما تم التوافق عليه في القاهرة حول تعزيز الحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الضفة، مناديا بوقف كل حملات التصييق والملاحقة في الضفة الغربية.

ووصف ما يسمى المحكمة الدستورية برام الله، بـ"فاقدة الشرعية القانونية والدستورية" داعياً لوقف العقوبات الجماعية على أبناء غزة، مهيباً بالكل الوطني الفلسطيني إلى وقفة وطنية جادة ومسؤولة للتصدي لنهج السلطة المرفط في العبث والتلاعب بالقرار والمصير الوطني.

تقرير اللجنة الاقتصادية حول "الغاز الطبيعي في بحر غزة"

بدوره تلا رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، تقرير لجنة حول الاتفاقية التي أبرمتها السلطة بشأن حقل الغاز الطبيعي، لافتاً إلى أن البحر الأبيض المتوسط يُعد منطقة خزان هائل من الغاز استطاعت الدول المشاركة فيه اكتشاف حقول هامة وكبيرة في باطنه، موضحاً الأبحاث العلمية المتخصصة أثبتت وجود حقول غاز ضخمة في شرق المتوسط وخصوصاً بالقرب من سواحل فلسطين، واصفاً الغاز الفلسطيني بأنه قريب ونقي ومتوفر بكميات كبيرة قدرتها صحيفة "الإيكونوميست" البريطانية في عددها عام 2010، بأنها تزيد عن 12 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي على عمق لا يزيد عن 650 متر تحت سطح البحر.

عبثاً بالمقدرات الوطنية

وافتح النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، بقوله: "فوجئنا قبل عدة أيام، كما فوجئ شعبنا بكافة قواه السياسية وشرائحه الاجتماعية، بنبا إبرام السلطة الفلسطينية مذكرة تفاهم بشأن تطوير حقل الغاز الطبيعي في نطاق قطاع غزة مع الأشقاء في مصر".

وندد إبرام السلطة للاتفاقيات الاستراتيجية والمصرية دون أن تكشف عن فحواها وحقيقتها وتفصيلها، سواء اتفاقيات أوسلو، وملحقاتها الأمنية والاقتصادية، أو توقيع اتفاقية الغاز الأخيرة، معتبراً إياها عبثاً بالمقدرات الوطنية واستخفافاً بقوى وشرائح شعبنا.

وأكد على أنه من حق أي فلسطيني أن يطلع على فحوى وحقيقة الاتفاقية وتفصيلها، رافضاً أن تستأثر السلطة في رام الله بالحق في إبرام الاتفاقيات الدولية دون الرجوع لمؤسسات الشعب الفلسطيني وخاصة المجلس التشريعي.

تجاوز للقانون

وأشار بحر، إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني لا يجيز الارتباط بأية مشاريع لها أثر مالي كبير إلا بموافقة المجلس التشريعي؛ حيث نصت المادة (92) من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته على الآتي: "تُعقد القروض العامة بقانون، ولا يجوز الارتباط بأي مشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة العامة لفترة مقبلة إلا بموافقة المجلس التشريعي".

مستدركاً بالقول: "وبالتالي فإن التفاهم المبرم بين صندوق الاستثمار الفلسطيني ووزارة البترول المصرية مشوب بالعمارة القانونية ويفتقر إلى التحصين القانوني".

ورفض استبداد السلطة بالقرار الوطني والشأن الاستراتيجي والمصري لشعبنا؛

ريعي يناقش "اتفاقية غاز غزة"

واب:

لمفسدين وعلينا التوجه
مأقية ومحاكمة موقعيها



عدوان: الاستغلال الأمثل لغاز غزة سيحرم الاحتلال من سرقة الموارد الطبيعية الفلسطينية

النائب محمد فرج الغول

واعتبر النائب الغول: أن من قام بالاتفاق الجديد حول الغاز ليست السلطة بل مجموعة من المتنفذين مع شركاء كصندوق الاستثمار وشركات خاصة، وقال: إخفاء الاتفاقية وعدم اطلاع الشعب عليها وفق القانون هي جريمة مكتملة الأركان تختص بالفساد، لأن الموارد ملك للأجيال والشعب الفلسطيني وليست للجهات التي أنجزت الاتفاقية".



وأكد الغول أن تغييب المجلس التشريعي عن الاتفاقيات مخالف للقانون، معتبرا عدم فتح ملفات الفساد في الاتفاقية الأولى للغاز جراً البعض على المضي باتفاقية غير قانونية جديدة، داعياً إلى التوجه للقضاء المحلي والعربي والدولي لإلغاء هذه الاتفاقية، وتحديد الصلاحيات وفق القانون والالتزام بقانون عقد المعاهدات والاتفاقيات الفلسطينية.

النائب صلاح البردويل

من ناحيته؛ قال النائب البردويل: "للأسف نحن نتحدث عن انتهاكات مستمرة فكثير من الاتفاقات نحن كشعب فلسطيني مغيبون تماماً عنها، ويجب أن يكون هناك تقرير علمي كامل وواضح من أجل وضع خطة للدفاع عن المقدرات الشعب الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بالغاز". وأضاف نحتاج ثورة شعبية سواء في انتخابات وغيرها لحشد الشعب ضد الفاسدين ومن يسرقون مقدرات الشعب الفلسطيني، مؤكداً على أن حق المجلس التشريعي بالرقابة لا يستجدي بل ينتزع.



النائب يونس الأسطل

من جهته؛ قال النائب الأسطل: "لا استغرب التواطؤ بين السلطة برام الله والاحتلال في ملف الغاز، لذا يجب تطوير المقاومة لتفعيلها لأنها من شأنها ردع أي محاولات لسرقة حقوق ومقدرات شعبنا الذي عانى كثيراً من السلطة وإجراءاتها وسياساتها القمعية والانتقامية بحق غزة".



الفلسطيني ومقدراته.

النائب سالم سلامة

بدوره؛ اعتبر النائب سلامة، أن الغاز الطبيعي مخزون استراتيجي في البلاد والمفرط بها يعد خائناً، متسائلاً لماذا يحرم الشعب الفلسطيني من مقدراته خاصة حقل مارينا غزة؟ الذي لا يشارك الفلسطينيون فيه أحد. وقال سلامة: "إن اتخاذ قرارات بمقدرات البلاد دون الرجوع للمجلس التشريعي، يعد خيانة للشعب والوطن، خاصة إذا أحيك بالخفاء ولم يتم الإعلان عن تفاصيله، والتي ستكون بلا شك ضد مصالح شعبنا وإلا لماذا يتم إخفاء تفاصيل الاتفاق؟!".



وأشار النائب د. سلامة إلى أن العدو الآن يستنفذ الغاز من حقل مارينا 2 لأنه حدودي بين قطاع غزة وفلسطين المحتلة.

النائب يحيى شامية

من ناحيته؛ أكد النائب شامية استمرار عمل المجلس التشريعي حتى انتخاب مجلس تشريعي جديد وذلك وفق القانون الفلسطيني، وعليه لا يجوز أبداً تجاهله في أي اتفاقية أو قانون لأن ذلك مخالف للدستور.



وأكد على أن اتفاقية الغاز يجب أن تقر من قبل المجلس التشريعي الجديد، مثنياً دور مصر حفظ حقوق فلسطين دوماً، وسيكون دورها في الاتفاقية الحالية لصالح فلسطين وشعبها.

النائب مروان أبو راس

أما النائب أبو راس؛ فقد شدد على ضرورة مراقبة كل أعمال سلطة رام الله، ورفع حظر ممارسة التشريعي لدوره الرقابي في الضفة الغربية، لأنه وفق القانون فإن المجلس التشريعي يبقى قائماً بمهامه حتى استلام مجلس تشريعي جديد. وشدد على ضرورة أن يتم مراقبة كل المدخولات المالية على السلطة وصرفها، وتفعيل الرقابة، فلا يجوز أن تكون المدخولات والمصروفات والتقرير في مقدرات الشعب بيد مجموعة دون رقابة.



التوصيات

1. رفض هذا الاتفاق الذي لم يعلم به الشعب الفلسطيني وقواه وفصائله وتبرير هذا الاتفاق هو بين دول ولا علاقة للفصائل به، فإنه مردود لأن المنظمة وقعت اتفاقات بصفتها ممثل عن الشعب الفلسطيني.
2. ضرورة توفير الشفافية والكشف عن بنود الاتفاقية وتوزيع الثروات بشكل عادل على جميع المناطق الفلسطينية.
3. لا بد أن تحصل المحافظات الجنوبية على حصتها الكاملة من عوائد الغاز الذي يقع على شواطئها وألا تحرم منه كما حرمت من أموال المساعدات وأموال المقاصة.
4. ضرورة توريد كميات مناسبة من الغاز لمحطة توليد الكهرباء.
5. إيقاف الهدر المستمر من أموال الشعب الفلسطيني وتحجيم الدور المرتبط بشركة اتحاد المقاولين CCC والتي لها حصة حوالي 30% من عائدات الغاز دون تقديم خدمات واضحة لتسهيل عملية الإنتاج.

مداخلات النواب

النائب محمود الزهار

من جهته؛ أكد النائب الزهار ضرورة رفع مذكرة تؤكد على دور المجلس التشريعي، ووقف أي إجراءات منعه من القيام بدوره في الرقابة وسن القوانين، داعياً إلى إرسال مذكرات للأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والحكومة المصرية، توضح أن الاتفاقية غير قانونية وأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني، ناصحاً باللجوء للمحاكم المختصة العربية والدولية لوقف هذه الجريمة بحق الشعب



سلبات الاتفاق

1. السلطة لم تعلن بنود مذكرة التفاهم وحجم الاستثمار المصري.
2. السلطة مارست الغموض المتعمد ولم تتطلع أي جهة سياسية أو حتى المجلس التشريعي على بنود الاتفاق وتفاصيله.
3. لم تتضح حصة الشركاء ولا اسهاماتهم ولا أرباحهم.
4. هناك معلومات أن مفاوضات سرية جرت بين حزب الليكود الإسرائيلي وشخصيات من السلطة الفلسطينية هدفت إلى دعم نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية ووعدت السلطة بإقناع الصوت العربي داخل فلسطين المحتلة للتصويت لليكود.

النتائج

1. الغاز الطبيعي هو مورد هام سيعطى الاقتصاد الفلسطيني دفعة قوية للأمام في حال استغلاله الاستغلال الأمثل.
2. استغلال الغاز الفلسطيني يحرم الاحتلال من إمكانية الاستلاء على الثروات الوطنية والتي تمثل جزء منها في نهب أكثر من 1.5 تريليون متر مكعب من الحقل.
3. "إسرائيل" كانت تعارض استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية وتضع العراقيل لتتاح لها فرصة السرقة المبرمجة والمنظمة لخيرات فلسطين.
4. قيادة السلطة منذ تأسيسها وحتى هذه اللحظة اعتبرت أن ثروات فلسطين ملكاً خالصاً لها ولم يستفد منها الشعب الفلسطيني.
5. غياب الرقابة الشعبية والقانونية على سلوك السلطة الاقتصادي والمالي ولم يسمح للمجلس التشريعي القيام بدوره رغم وجود فساد مالي واسع طال العديد من المؤسسات والشخصيات بعضهم أدين بسرقة مئات ملايين الدولارات مثل "حربي صرصور ومحمد رشيد".

اللجنة القانونية تناقش قضايا متعلقة بالمرأة مع المجلس الأعلى للقضاء ومؤسسات النسوية

على أهمية الحفاظ على دور المرأة في حماية المجتمع ورعاية الأسرة وتربية الأجيال، مشددين على ضرورة الإسراع في إنجاز التعديلات المقترحة على القضايا المطروحة.

وطالبت النائب هدى نعيم؛ بدراسة المقترحات التي تم مناقشتها خلال اللقاء وتطبيقها بما يحفظ حقوق المرأة التي كفلها القانون. وفي نهاية اللقاء، دعا النائب الغول المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ووزارة المرأة والمؤسسات النسوية، لتقديم طلباتهم للمجلس التشريعي، في نقاط محددة لتعديلها قانونياً، في أسرع وقت ممكن، مع عدم الدخول في التعديلات الكلية للقوانين التي قد تستغرق وقتاً طويلاً في إعدادها وإنجازها.

وشدد على أهمية إعداد مشروعات القوانين المعدلة وإنجازها بالطريقة المهنية والقانونية وفق الأصول المعتمدة لدى المجلس التشريعي، شاكرًا الحضور على هذا الاهتمام والمداخلات، وخلص اللقاء إلى ضرورة تقديم مشاريع القوانين المعدلة في المواضيع المطروحة، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والقوانين ذات الصلة التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.



المختص. وأوضح أن الإذن بالسفر للمحضون تمت معالجته وصياغته بما يتوافق مع القانون الأساسي الفلسطيني، مع التأكيد على الحفاظ على حقوق المرأة.

المحافظة على حقوق المرأة الفلسطينية
من جانبها، قالت وكيل وزارة المرأة المساعد: "إن وزارتها تتطلع بشكل مستمر لخدمة قضايا المرأة في المجتمع، وتعديل القوانين الخاصة بها، بما يضمن حصولها على حقوقها الشرعية والقانونية". بدورهم، أكد ممثلو المؤسسات النسوية

الأعلى للقضاء الشرعي، بشرح مفصل رفع سن الحضنة المطلقة أسوة بالأرملة، مع مراعاة حق الولي بالمشاهدة، مقترحاً تطبيق القانون الأردني للأحوال الشخصية لعام 2010 وتعديله مع مراعاة خصوصية مجتمعنا الفلسطيني.

وأضاف الجوجو، أن مشروع قانون الحق في الخلع جاهز وتم إرساله للتشريعي للعرض والدراسة ثم الإقرار، مبيناً أن موضوع رفع سن الزواج المقترح يقتضي إلغاء الاستثناءات الممنوحة للقاضي بزواج القاصرين وقصر منح الاستثناء فقط للقاضي القضاة والقاضي

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي برئاسة النائب المستشار محمد فرج الغول، لقاءً مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الدكتور حسن الجوجو، ووفداً من وزارة المرأة برئاسة وكيل الوزارة المساعد أميرة هارون، وممثلين عن بعض المؤسسات النسوية بغزة.

وحضر اللقاء مقرر اللجنة القانونية النائب مروان أبو راس، وأعضاؤها النواب: محمد شهاب، وأحمد أبو حلبية، ويونس الأسطل، وعضو لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب هدى نعيم.

واستعرض اللقاء عدة قضايا متعلقة بالمرأة والمجتمع منها سن الحضنة، ومشروع قانون الحق القضائي في الخلع، ورفع سن الزواج، والإذن بالسفر للمحضون.

ورحب النائب الغول بالحضور، مؤكداً على أن هذه القضايا محل اهتمام المجلس التشريعي، مبيناً أن مطالب المؤسسات النسوية مشروعة وسيتم دراستها بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الأساسي.

تعديلات تناسب خصوصية المجتمع الفلسطيني

من جانبه، استعرض رئيس المجلس

النائب خريشة: استهداف قيادات حماس بالصفحة تدخل إسرائيلي لعرقلة الانتخابات

ومن وجهة نظره فإنه هناك دول عربية تتدخل بالمشهد اليوم، وتعدده بدرجة كبيرة، كما أن الاحتلال من جهة ثانية يحاول استنساخ تجربة الانتخابات الماضية في التضييق والعرقلة والإفشال. ونوه إلى أن الدعوة إلى الانتخابات الحالية، جاءت نتيجة ضغوط خارجية كبيرة سواء من دول مجاورة



أعتبر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة أن الاعتقالات بحق بعض قيادات حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة الغربية المحتلة من قبل سلطات الاحتلال، تدخل إسرائيلي مبكر يهدف لعرقلة الانتخابات العامة من خلال منع أشخاص مؤثرين من المشاركة في العملية الانتخابية المزمع إجراؤها في الأشهر القليلة المقبلة.

وأوروبية، أو تحالفات إقليمية عربية متشابكة مع بعضها البعض، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتجديد الشرعية في المؤسسات الفلسطينية. وأشار إلى أن بعض الأشخاص داخل الضفة المحتلة، يحاولون بين الفينة والأخرى عرقلة أجواء الانتخابات العامة، مستدركا: "إذا لم يكن لدى قيادتي فتح وحماس الإرادة الحقيقية لقطع الطريق أمام هذه الفئة الراجية بتخريب الانتخابات فإن الحالة الفلسطينية لن تتغير وستبقى في تراجع وتدهور مستمر".

واجبات وطنية

ونوه إلى ضرورة قيام السلطة برام الله بواجباتها الوطنية وخاصة فيما يتعلق بضمان الاستمرار بالإجراءات التنفيذية بالضفة الغربية وإطلاق الحريات وصولاً لإجراء الانتخابات العامة.

التي لا يوجد ضمانات حقيقية حتى اللحظة للقبول بنتائج الانتخابات القادمة وعدم الانقلاب عليها على الرغم من أنها جاءت نتاج توافق فصائلي ووطني تم التوصل إليه خلال الأشهر القليلة الماضية،

ضمانات غائبة

وأكد أنه لا يوجد ضمانات حقيقية حتى اللحظة للقبول بنتائج الانتخابات القادمة وعدم الانقلاب عليها على الرغم من أنها جاءت نتاج توافق فصائلي ووطني تم التوصل إليه خلال الأشهر القليلة الماضية،

النائب شهاب يحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير المريض أحمد عبيد

التضامنية معهم، مؤكداً أن جرائم الاحتلال ضد الحركة الأسيرة لن تزيد شعبنا ومقاومته إلا إصراراً على تحرير كل أسرانا من سجون الاحتلال.

وشدد على أن سياسة الاحتلال بحق أسرانا تعتبر انتهاكاً صارخاً لكل المواثيق والمعاهدات الانتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني الذي كفل الحقوق الإنسانية للأسرى في السجون.

ودعا النائب شهاب المؤسسات الحقوقية والإنسانية كافة للعمل الفوري من أجل إنقاذ حياة الأسرى المرضى، في ظل سياسة الإهمال الطبي التي يمارسها الاحتلال ضدهم، آملاً بالإفراج الفوري عنهم ليتنسى لهم تلقي العلاج اللازم.

حمل مسؤول ملف الأسرى بالمجلس التشريعي النائب محمد شهاب؛ الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير أحمد عبيد المعتقل منذ العام 2017 في سجون الاحتلال بعد اكتشاف إصابته بسرطان في الأمعاء وتراجع حالته الصحية، داعياً اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه أسرانا. وقال النائب شهاب في تصريح صحفي: "إن الاحتلال يتحمل المسؤولية كاملة عن حياة الأسير المريض أحمد عبيد نتيجة انتهاج الاحتلال سياسة الإهمال الطبي مما يهدد الأسرى بالموت البطيء".

وطالب جميع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية بنصرة أسرانا وزيادة الفعاليات



لجنة الداخلية لدى مناقشتها شكاوي المواطنين

مواقف برلمانية دولية

برلمانيون أوروبيون: نضغوا على الاحتلال لوقف الضم

وجه "450" برلمانياً أوروبياً خطاباً إلى وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي لتجديد الضغط على الاحتلال الصهيوني من أجل وقف خطة "الضم الفعلي" لأجزاء من الضفة الغربية.

وأكد البرلمانيون في خطابهم أن ذلك يتفق مع القانون الدولي بشأن حظر أي ضم لأراض محتلة إلى المحتل لما ينطوي عليه ذلك من تهجير السكان المدنيين بشكل قسري.

ومن بين الموقعين على الخطاب نواب من "22" دولة أوروبية، بالإضافة إلى أعضاء في البرلمان الأوروبي، ينتمي الغالبية العظمى منهم إلى أحزاب من يسار الوسط، مثل الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب الخضر.

البرلمان العربي يؤكد على مركزية القضية الفلسطينية

جددت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي المركزية الأولى للأمة العربية، رافضة أية مشاريع أو خطط تستهدف حقوق شعبنا المشروعة في الحرية والاستقلال.

وشددت اللجنة على أنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة دون حصول شعبنا على حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها تقرير مصيره على أرضه وقيام دولته الفلسطينية المستقلة.

وحذرت اللجنة من استفحال الخطر المحدق بمدينة القدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى.

وأدانت ما تقوم به سلطات الاحتلال، من إجراءات متسارعة لإكمال تهويدها للقدس، داعية لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاتحاد البرلماني العربي في الدفاع عن القضايا العربية.

البرلمان العربي يرحب بخطوات إنهاء الانقسام

ورحب البرلمان العربي باعتزام فلسطين تنظيم انتخابات عامة معتبرة ذلك خطوة نحو إنهاء الانقسام، مؤكداً دعمه الكامل لإجراء الانتخابات بما يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية، ويمكن شعبنا من حشد طاقاته، للدفاع عن حقوقه المشروعة في مواجهة عدوان الاحتلال.

وأعلن البرلمان موافقته المشاركة بالمراقبة على الانتخابات الفلسطينية المقبلة، داعياً كافة البرلمانات العربية لتلبية دعوة المراقبة على الانتخابات، ومشاركة الشعب الفلسطيني عرسه الديمقراطي.

نواب أوروبيون: علينا مساعدة بايدين لدعم الحقوق الفلسطينية

دعا برلمانيون أوروبيون دولهم إلى الاستفادة من وصول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

وقال المشرعون الأوروبيون إنه: "من الواضح أن التطورات على الأرض تميل نحو واقع سريع التقدم لضم بحكم الأمر الواقع للضفة الغربية، واستغلال الاحتلال لجائحة كورونا"، مطالبين باستثمار وصول بايدين للبيت الأبيض في وقف كافة أشكال جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين.

ودعا البرلمانيون إلى وضع إدارة بايدين أمام اختبار حقيقي من خلال مطالبتها بمحاسبة الاحتلال على جرائمه، وترجمة وعود بايدين لأفعال فيما يتعلق بحفظ الحقوق الفلسطينية.

النائب مانديلا: التطبيع مرفوض وهو لن يحسن من صورة الاحتلال

شدد النائب الجنوب أفريقي مانديلا مانديلا حفيد المناضل الأفريقي نيلسون مانديلا، على أهمية تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في الاستقلال والحرية، رافضاً التطبيع وتحسين صورة الاحتلال.

جاء ذلك خلال الملتقى الذي نظمه اتحاد الكتاب الجزائريين بالتعاون مع الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين بعنوان "الجزائر ضد التطبيع" في سياق العمل لمواجهة موجة التطبيع العربي الرسمي.

وقال: "لم يسبق في تاريخنا أن كانت الحاجة أكبر إلى بناء تعارف عالمي قوي تحت عنوان التضامن الإنساني، يكون بإمكانه تحقيق حلم الرئيس السابق مانديلا وكل الثوريين الذين سبقوه لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته".

نائب جزائري: وحدة الصف الفلسطيني أهم سلاح في مواجهة الاحتلال

أكد نشطاء حقوقيون وكتاب ودبلوماسيون من عدة دول على دور الثقافة لتفكيك الأعياب التطبيع التي تحاك ضد القضية الفلسطينية، داعين إلى تنظيم حملة دولية ضد هذه الفكرة المستحدثة التي تستهدف كل المنطقة العربية.

تم ذلك خلال الملتقى الذي نظمه اتحاد الكتاب الجزائريين بالتعاون مع الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين بعنوان "الجزائر ضد التطبيع" في سياق العمل لمواجهة موجة التطبيع العربي الرسمي.

ووجه النائب الجزائري نور الدين السد النائب السابق لرئيس البرلمان العربي ورئيس اللجنة التشريعية القضائي لحقوق الإنسان في البرلمان العربي، رسالة إلى الشعب الفلسطيني دعاهم فيها إلى ضرورة توحيد الصف الفلسطيني.

د. بحر يهنئ الكويت بمناسبة اليوم الوطني



مع الاحتلال وطرد ممثليه من المنتديات البرلمانية العالمية. ودعا بحر، رئيس مجلس الأمة الكويتي لمواصلة جهوده البرلمانية الداعمة للحقوق الفلسطينية خصوصاً في ظل التحديات الكبرى التي تواجه

هنا رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة د. أحمد بحر، دولة الكويت أميراً وبرلماناً وحكومة وشعباً بمناسبة ذكرى اليوم الوطني ويوم تحرير دولة الكويت.

جاء ذلك خلال برقية أرسلها بحر، لرئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم، وضمن فيها دور دولة الكويت الشقيقة في نصره الشعب الفلسطيني والتخفيف من معاناته؛ ودعم مواقف شعبنا في المحافل الدولية المختلفة على مدار العقود الماضية، واستحضرت البرقية المواقف المتقدمة لرئيس مجلس الأمة الكويتي في الدفاع عن القضية الفلسطينية ومحاربة التطبيع

التشريعي يختتم دورة تدريبية حول المحكمة الدستورية



على المحكمة الدستورية، وآليات تشكيلها، واختصاصاتها، والهيئات المتعلقة بالمراقبة على دستورية القوانين، وإجراءات الدعوة الدستورية والحكم فيها. وفي نهاية اللقاء، قام النائب الغول، بتوزيع شهادات التخرج على المشاركين، شاكرًا للمدرب جهوده وللمتدربين التزامهم وحرصهم على الفائدة والمعرفة.

الدستورية، والمشاركين بالدورة. وأشار مدير دائرة التدريب عبد الله أبو لولي، إلى أن الدور عقدت بمقر المجلس التشريعي واستمرت لمدة ثلاثة أيام بواقع "15" ساعة تدريبية، وهي تأتي في ضوء الخطة التدريبية للمجلس وقد استهدفت أعضاء الدائرة القانونية، والمستشارين، ومقرري اللجان بالمجلس التشريعي، وألقت الضوء

احتفلت دائرة التدريب والتطوير في المجلس التشريعي باختتام دورة تدريبية بعنوان: "قانونية المحكمة الدستورية وأثرها على التشريع الفلسطيني"، تم عقدها بالتعاون مع كلية العودة الجامعية، وحضر الحفل رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب محمد فرج الغول، ومدرب الدورة د. عماد أبو حرب المختص في الشؤون

استمع لشكواهم.. النائب الجمل يستقبل وفداً من موظفي العقود بجامعة الأقصى



بمكتبه بالتشريعي منتصف الأسبوع الجاري واستمع لشكواهم. بدورهم استعرض موظفو العقود والبالغ عددهم نحو "240" موظفاً من العاملين بالجامعة،

استقبل رئيس لجنة التريبة والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي النائب عبد الرحمن الجمل، وفداً من موظفي جامعة الأقصى بغزة العاملين على بند العقود، وذلك